العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

الرئيس الجزائري الجديد يعد بإصلاحات دستورية واسعة

الشارع لا يثق في تعديلات تعيد إنتاج نفس النظام

في أول خطاب له كرئيس للجمهورية أعلن عبدالمجيد تبون عزمه إجراء تعديل دستوري عميق لبناء "جمهورية جديدة" عبر التوافق، خلال الأسابيع المقبلة، فيما أبدى طيف واسع من الجزائريين المشككين في شفافية الانتخابات عدم ثقتهم في عرض تبون، باعتبار أنه مجرد خطوة شعبوية لإضفاء شرعية ومصداقية على الاستحقاق الرئاسي.

صابر بليدي

الجزائر – تتجه الجزائر في المدى القريب نحو إصلاحات سياسية جديدة، تنفذها السلطة الجديدة في البلاد، وتكون على رأسها مراجعة جديدة للدستور، تقوم على تقويض لما عرف بالصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية وتحديد العهدات الرئاسية بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة، وهو ما يعتبر بعيدا عن طموحات ومطالب الشارع المنتفض منذ نحو عشرة أشهر.

أعلن الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون، في أول خطاب له على هامش مراسيم أداء اليمين الدستورية واستلام المهام من رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح الخميس عن مراجعة جديدة لدستور البلاد تكون خلال الأشهر أو الأسابيع المقبلة، يكون مضمونها إصلاحات سياسية جذرية للوثيقة التشريعية الأولى في البلاد.

وحسب ما ذكرته الرئاسة الجزائرية، عين الرئيس الجزائري الجديد وزير الخارجية صبري بوقادوم رئيسا للوزراء بالنيابة خلفا لنورالدين بدوي.

وكشف تبون عن بعض معالم الدستور المنتظر، كتقويض الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية خلال العشريتين الأخيرتين، وتحديد العهدات الرئاسية بعهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة، مع إصلاحات سياسية جذرية أخرى لنمط الحكم في البلاد، بما يتماشى مع مطالب ما وصفه بـ"الحراك المبارك"، الذي "أنقذ البلاد والمؤسسات من الانهيار".

وقال "إن الدستور المعدل سيكرس الفصل الحقيقي للسلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، ويحمي الحريات الفردية والجماعية وحق التظاهر والإعلام، فضلا عن أخلقة العمل السياسي والاستمرار في مكافحة الفساد".

وبالتعديل المنتظر قريبا، يكون الدستور الجزائري قد كرس هشاشة الاستقرار السياسي في البلاد خلال العقود الأخيرة، حيث تم تعديله جزئيا ثلاث مرات خلال فترة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وهذه المرة الرابعة.

وينتظر أن يكون التعديل الدستوري محاولة أولى من الرئيس الجديد لكسب شرعية شعبية وسياسية جديدة، تقطع مع الشكوك واللغط المثار حول الانتخابات الرئاسية الأخيرة، في ظل المقاطعة الشعبية الواسعة للاستحقاق الرئاسي، وحيازة الرئيس الجديد فقط على خمس تعداد الجزائريين المدونين في لوائح الاقتراع (أقل خمسة ملايين من ضمن أكثر من 24 مليونا).

وفيما أكدت احتجاجات الثلاثاء الماضي لطلبة الجامعات رفضهم للانتخابات الرئاسية وللرئيس الجديد، ينتظر أن تكون الاحتجاجات الأسبوعية الجمعة أول رد فعل من الشارع على العرض السياسي الجديد.

وصرح في هذا الشأن الإعلامي والناشط السياسي حكيم ستوان، لـ"العرب"، بأن "الحراك الشعبي يواجه ويتعامل مع رئيس الأمر الواقع والواجهة السياسية الجديدة للنظام، بعد تعاملنا مع واجهتها العسكرية منذ قرابة 10 أشهر كاملة". ولفت إلى أن "خطاب رأس النظام الجديد خلال أدائه اليمين الدستورية، هو خطاب النوايا فقط، لا يعكس الواقع".

وشرح بقوله "في الوقت الذي كان فيه الرئيس المعين والمفروض على الجزائريين عبدالمجيد تبون يقسم باحترام الحريات وحق التجمهر، كانت في ذلك الوقت محكمة سيدي محمد تدين شابا وشاعرا من الحراك بـ18 عاما حبسا نافذا، وذنبه في ذلك أنه ألقى شعرا يهجو النظام القائم في مسيرات الحراك".

وعلى الرئيس الجديد التعامل مع حركة احتجاجية قوية لم تتراجع منذ بدايتها قبل عشرة أشهر، بمطلب أساسي هو رحيل كل رموز النظام، وهو مطلب رفضته جملة وتفصيلا القيادة العليا للجيش التي تتحكم بالسلطة منذ استقالة بوتفليقة.

واعتبر ستوان أن ذلك "إشارة صريحة بأن الانتقال الديمقراطي لن يتحقق قريبا، وأن النضال مازال طويلا لتحقيق ذلك، ثم إن خطاب رئيس الأمر الواقع هو أنه تجاهل التطرق لسجناء الحراك وإمكانية على الأقل إطلاق سراحهم عن طريق عفو رئاسي كبادرة حسن نية، وإجراء لتهدئة النفوس وبعث رسالة أمل وطمأنة للشعب والحراك ككل".

ويسود الاعتقاد في الجزائر بأن لكل رئيس دستوره على مدار توالي الرؤساء السابقين على قصر المرادية، مع تحقيق الرئيس السابق لرقم قياسي حيث قام بتعديله ثلاث مرات، وهو ما أفقد الوثيقة التشريعية الأولى في البلاد قدسيتها وقيمتها لدى الرأي العام.

وذكر في هذا الشأن حكيم ستوان أن الجزائريين "ألفوا أن يكون لكل رئيس دستوره، وتبون لن يكون استثناء، فالدستور سيقع تفصيله من طرف نفس الجهات والأشخاص المحسوبين من النظام القائم".

وأضاف المتحدث، في إشارة إلى بعض التوازنات الداخلية التي تصنع القرار السياسي في البلاد، وتدخل في صلب المطالب الشعبية، أن "النقطة المهمة التي لم يتكلم عنها هي تمدين الحياة السياسية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن التعاطي مع الشأن السياسي والتدخل في الشأن العام، واختراق نشاط المجتمع المدني وتوجيه الصحافة والعدالة، وتحييد نفوذها، وتأسيس لعلاقة مؤسسة الجيش مع باقي مؤسسات الدولة، وهو لب الصراع القائم ومحور النقاشات من أجل المرور والانتقال إلى جمهورية الحق والقانون والمؤسسات لا الأشخاص أو الأمزجة".

وخلص المتحدث إلى أن "ما جاء في خطاب تبون، لا يلبي لا من قريب ولا من بعيد مطالب الحراك ومشاغل الشعب، أما بالنسبة للحوار مع الحراك فإنه مادام الرئيس المعين لم يتخذ قرار إطلاق سجناء ونشطاء الحراك، وعلى رأسهم لخضر بورقعة، كريم طابو، وباقي المعتقلين ومن بينهم صحافيون ومدونون، فأظنه حوارا مفخخا وحيلة لتفجير الحراك من الداخل، وخطة لضرب تماسكه وخلق فتنة بين مكوناته، لإضعافه والقضاء عليه نهائيا".

وفاز تبون من الدورة الأولى بـ58.13 بالمئة من الأصوات، لكن هذه النسبة بالكاد تخفي حقيقة أنه تم انتخابه بنسبة 20 بالمئة فقط من الناخبين المسجلين. فقد بلغت نسبة المشاركة 39.88 بالمئة، وهي الأدنى على الإطلاق مقارنة بجميع الانتخابات الرئاسية التعددية في تاريخ البلاد.

الجزائر تفتح صفحة جديدة

تبون يطلق رسائل طمأنة لدول الجوار المغاربي

الجزائر – رسم الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون معالم دبلوماسية بلاده وتعاطيها مع الملفات والقضايا الإقليمية والدولية في المستقبل، وإن لم تخرج من مبادئ دبلوماسية الجزائر التقليدية، فإن تلميحات الرجل ذهبت إلى تفعيل دورها في المحيط الجهوي والإقليمي، خاصة في المنطقة المغاربية والعربية والقارية.

وجدد الرئيس الجزائري، خلال خطابه الأول الذي ألقاه على هامش إجراء مراسيم أداء اليمين الدستورية، العمل بمبادئ دبلوماسية بلاده في القضايا والملفات الإقليمية والدولية، بعد تراجع دور الجزائر تحت تأثير الأزمة السياسية الداخلية والفراغ المؤسساتي الذي عرفته خلال الأشهر الماضية.

وبالموازاة مع تأكيده على موقف بلاده تجاه قضية الصحراء، التي اعتبرها "قضية تصفية استعمار وهي بين أيدي المؤسسات الدولية والقارية، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي"، أطلق رسائل طمأنة وثقة مع دول الجوار، لاسيما دولة المغرب التي دعاها إلى التوجه إلى بناء علاقات تجسد طموحات نضالات شعوب المنطقة، دون الالتفات إلى المسائل الخلافية.

وفيما لم يشر تبون إلى مسألة الحدود البرية المغلقة منذ العام 1994، ذكر بأن "شعوب المنطقة ناضلت من أجل وحدة مغاربية، ويتوجب تجسيد تلك النضالات في علاقات تعاون مثمرة ومتطورة، وأن بلاده التي تلتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وترفض أن يتدخل في شؤونها الداخلية، لن يصدر عنها أي شيء تجاه جيرانها".

وشدد على أن الجزائر تضع الوضع في ليبيا في صدارة انشغالاتها الدبلوماسية، لاعتبارات تاريخية وجغرافية وإستراتيجية، وأنها لا تتوانى في السعي لعودة الأمن والاستقرار والوحدة إلى ليبيا، ولجم التدخلات الخارجية التي كرست مخاطر انقسام سياسي وأمني في البلاد وفي المنطقة.

ويوحي الحيز المعتبر للملف الليبي في خطاب تبون إلى رغبة جزائرية في تدارك الوضع الذي خلفه انكفاء دورها في المدة الأخيرة، خاصة منذ اندلاع الاحتجاجات السياسية الشعبية خلال العشرة أشهر الأخيرة، حيث بات لافتا أن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر لم يعد لها مفعول في التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في ليبيا.

وكانت الجزائر قد وقفت خلال فترة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة على مسافة واحدة بين أطراف الصراع، واستقبلت على أراضيها شخصيات ورموزا من مختلف التيارات والقوى الفاعلة في المشهد الليبي، مع تشديدها آنذاك على ضرورة مساعدة الليبيين على مصالحة ليبية ليبية وعلى بلورة حل داخلي، بعيدا عن صراعات ومصالح القوى الإقليمية.

وباستثناء تلميحات الرجل إلى تفعيل دور بلاده في الملفات والقضايا الإقليمية والقارية، استكمالا لمسار ما أسماه بمسار "الجمهورية الجديدة"، فإن تناوله للشأن الدبلوماسي كرس ثبات الجزائر على مواقفها التقليدية، في معاداة إسرائيل والدعم اللامشروط للقضية الفلسطينية، وإصلاح الجامعة العربية على اعتبارها الغطاء الوحيد للعرب.

ويقول مراقبون إن ملامح السياسة الخارجية لتبون لا تحمل جديدا.

وأوضح عبدالحق بن سعدي أستاذ العلوم السياسية لـ"العرب" أن "تبون أكد على مبادئ السياسة الخارجية المعروفة، ولم يقدم جديدا في هذا الشأن، فقد تحدث عن القضية الفلسطينية باعتبارها ثابتا من ثوابت السياسة الخارجية للجزائر، وعن قضية الصحراء باعتبارها تتعلق بتصفية استعمار، والقضية الليبية التي سجل فيها تراجع لدور الجزائر، وأعلن أنه سيكون لها دور أكبر، فضلا عن العلاقات الجزائرية المغربية التي يريدها أن تكون بعيدة عن ملف الصحراء".

وخلص قائلا "بشكل عام ليس هناك جديد في سياسة الجزائر الخارجية للرئيس الجديد، لأنه يمثل نفس السلطة وهو امتداد لها، فلا يمكن ترقب تغيير في المواقف إزاء القضايا الخارجية".

الجيش الليبي يحاصر الميليشيات في طرابلس

تونس – أعلنت القيادة العامة للجيش الليبي برئاسة المشير خليفة حفتر عن تطورات ميدانية هامة في محيط العاصمة طرابلس، ساهمت في تغيير موازين القوى بما ينذر باقتراب حسم معركة تحرير طرابلس من الميليشيات والتنظيمات الإرهابية الموالية لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج، التي تحولت إلى أداة وظيفية لتمرير الأجندات التوسعية التركية في ليبيا ومجمل المنطقة.

ودفعت تلك التطورات التي عكسها التقدم اللافت لقوات الجيش الليبي في كافة محاور القتال، فتحي باشاغا، وزير الداخلية في حكومة الوفاق إلى التلويح بالذهاب إلى طلب دعم عسكري تركي مباشر، في الوقت الذي عاد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التأكيد على استعداد بلاده لإرسال جنوده إلى ليبيا إذا طلبت حكومة السراج ذلك.

وبعد نحو أسبوع من إعلان المشير خليفة حفتر عن بدء ساعة الصفر لحسم معركة تحرير طرابلس، أكد اللواء أحمد المسماري، الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي، خلال مؤتمر صحافي عقده ليل الأربعاء – الخميس، أن "الساعات القادمة ستحمل مفاجآت، وأن القوات المُسلحة ستحسم المعركة في العاصمة طرابلس في أي لحظة".

وكان المشير خليفة حفتر قد أمر في ساعة متأخرة من مساء الخميس الماضي قواته بالتقدم نحو قلب العاصمة طرابلس، مُعلنا عن ساعة الصفر لتحرير طرابلس من الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج.

وقال حفتر في تسجيل مرئي مُخاطبا ضباط وجنود الجيش الليبي "تقدموا الآن أيها الأبطال، كل إلى هدفه المعلوم، لتحطموا القيود وتنصروا المظلوم، وأوصيكم باحترام حرمات البيوت والممتلكات، وقواعد الاشتباك، ومبادئ القانون الدولي الإنساني".

وتتالت التطورات الميدانية مباشرة بعد بث ذلك التسجيل المرئي، حيث تم تسجيل تقدم الوحدات العسكرية في المحاور المكلفة بها، حتى أن اللواء أحمد المسماري لم يتردد في القول "في المجمل، الأمور الميدانية ممتازة جدا، والمعركة قوية جدا الآن في الأحياء الرئيسية بجنوب وجنوب شرق طرابلس".

وأكد خلال مؤتمره الصحافي أن معركة طرابلس "لن تتوقف حتى إنجاز كافة المهام القتالية، سنقضي على كل مسلح ميليشياوي، وكل بؤرة إرهابية تهدد الأمن في العاصمة طرابلس".

وقبل ذلك، أعلن مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الليبي، العميد خالد المحجوب عن إحكام الطوق على مُسلحي الميليشيات في العاصمة طرابلس، بعد أن تمكنت وحدات وتشكيلات الجيش الليبي من الالتقاء في أغلب نقاط محاور القتال.

وقال في تصريحات له إن "الطوق الأمني على العاصمة طرابلس اكتمل بعد التقاء القوات المهاجمة في أغلب النقاط، من جسر الظاهرة إلى البقيعة، حيث انسحب مُسلحو القوات التابعة لحكومة الوفاق من هناك بالكامل، بما سمح بالتقاء قوات الجيش ببعضها".

ولفت العميد خالد المحجوب إلى أن الاشتباكات الدائرة حاليا في محيط العاصمة طرابلس "أصبحت شبيهة بقتال الشوارع، على مستوى خط مشروع الهضبة، وبالقرب من صلاح الدين وأيضا في شارع الغاز".

وأمام هذه التطورات المُرشحة للمزيد من المُتغيرات الميدانية، سارع رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج إلى عقد اجتماع مع وكيل وزارته للدفاع، العميد صلاح النمروش، لمراجعة الوضع العام على جبهات المعارك داخل العاصمة طرابلس.

كما التقى أيضا مع وزير داخليته فتحي باشاغا لمناقشة الوضع الأمني في العاصمة ومحيطها والمدن المجاورة، ليعود باشاغا بعد ذلك إلى التلويح بطلب دعم عسكري تركي مباشر، ترافق مع تتالي دعوات مسؤولي تنظيم الإخوان المسلمين إلى تمكين تركيا من قاعدة عسكرية في التراب الليبي.

واعتبر باشاغا أن طلب الدعم التركي "خيار مفتوح"، قائلا في تصريحات بثتها القناة التلفزيونية التركية الناطقة بالعربية "تي.أر.تي" مساء الأربعاء "إذا تطورت الأحداث فإن حكومة الوفاق ستلجأ إلى طلب الدعم العسكري التركي في كل المجالات بما فيها الجوي ومنظومات الدفاع".

وأضاف "الخيارات مفتوحة أمام حكومة الوفاق، ومن حقها أن تطلب الحماية...وقد تطلب من تركيا إرسال جنودها إذا تطورت الأحداث".

يأتي ذلك في الوقت الذي تؤكد فيه مختلف المُعطيات تقهقر الميليشيات أمام تقدم الجيش الليبي، إلى جانب اهتزاز الحزام الشعبي والسياسي الداخلي والإقليمي والدولي المحيط بحكومة الوفاق بسبب الاتفاقية العسكرية والأمنية المثيرة للجدل التي وقعتها مع تركيا.

أحمد المسماري

معركة طرابلس لن تتوقف حتى إنجاز كافة المهام القتالية

ووسط هذه التطورات، عاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ليؤكد من جديد على أن بلاده "ستعمل على تسريع التعاون مع ليبيا، وهي على استعداد لمساعدة حكومة الوفاق في أي لحظة إذا احتاجت لذلك".

وأوضح في تصريحات نقلها موقع قناة "روسيا اليوم" أن "المساعدة التي يمكن لبلاده أن توفرها لحكومة الوفاق في ليبيا تتضمن الدعم العسكري"، علما وأن أردوغان سبق له أن أعلن في وقت سابق من هذا الشهر عن استعداد تركيا لإرسال جنودها إلى ليبيا في حال طلبت حكومة الوفاق ذلك.

الجيش الليبي يحظى بثقة شعبية واسعة

الشاهد يحذر حكومة الجملي من توافق مغشوش

تونس - حذر رئيس حكومة تصريف الأعمال في تونس يوسف الشاهد رئيسَ الحكومة المكلَف الحبيب الجملي من احتمال حدوث "توافق سياسي مغشوش" حول حكومته، وهو ما سيعطل إجراء إصلاحات.

وقال الشاهد في حوار بثّه التلفزيون التونسي الرسمي، مساء الأربعاء، إن "المسألة الاجتماعية تظل التحدي المستقبلي للحكومة القادمة، ومن يريد خدمة تونس عليه الاستثمار فيها، وضخ الأموال في مجالات الصحة والتعليم".

وتابع "نصحت رئيسَ الحكومة المكلَف الحبيب الجملي، خلال لقاء معه قبل أسبوعين، بأن ليس المهم الحصول على الثقة بأغلبية كبيرة من البرلمان، لأن حكومتي مُنحت الثقة بـ170 نائبا في 2016 (حاز ثقة 168 نائبا من أصل 217)، ثم لم أجد سندا سياسيا للقيام بالإصلاحات الكبرى". وشدّد على أنه "لا يجب أن يكون هناك توافق سياسي مغشوش اليوم، لم يكن هناك توافق سياسي حقيقي حول الإصلاحات الكبرى خلال فترة ولايتي (منذ 2016)".

وتتصاعد التكهنات بقرب تشكيل حكومة تونسية جديدة وسط توقعات بدخول حزب حركة النهضة المعنية بالمشاورات الحكومية في تحالف مع حزب قلب تونس، ما يسمح للجملي بالحصول على أغلبية مريحة تتيح له تشكيل فريقه الحكومي.